

خطة العمل الوطنية الثانية للطفولة 2002 - 2011

الجمهورية التونسية
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

خطة العمل الوطنية الثانية للطفولة

2011 - 2002

مقدمة

إنّ ما حققته تونس من إنجازات هامة ورائدة في مجال رعاية الأطفال وصيانة حقوقهم في البقاء والنماء والحماية، يجسّم نقلة نوعيّة على طريق ترسيخ هذا الخيار الثابت الذي التزمت به بلادنا التزاما واعيا، وإراديا، بأنّ الطفولة هي عماد كل عمل تنموي وإصلاحي وبأنّ بناء عالم يليق بالأطفال يستوجب أوّلا وقبل كل شيء توفير الظروف الملائمة لتهيئة الأطفال ذاتهم وإعدادهم كي يكونوا قادرين على التعامل مع الظواهر المستجدة والتحوّلات السريعة والعميقة التي تشهدها الحضارة الإنسانية المعاصرة على جميع المستويات والمجالات بما يجعلهم جديرين بالانتماء إلى وطن ذي رصيد حضاري عريق ومتحفز إلى مزيد التقدم.

ولئن تنوّعت البرامج وتلاحقت الإجراءات المقرّرة لفائدة الطفولة، فإنّ قيمتها الجوهرية تكمن في هدفها الأسمى، والمتمثّل في الحرص على تحقيق أقصى مستويات الازدهار والرفاه لكلّ أطفال تونس، وهو ما قطعت بلادنا خطوات هامة على درب إنجازها بفضل الرعاية الموصولة والدعم الثابت لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي أولى منذ تحوّل السابع من نوفمبر 1987 اهتماما بالغاً لقطاع الطفولة وجعل منه ركيزة من ركائز بناء المشروع الحضاري للتغيير وعنصرا إستراتيجيا في التنمية الشاملة.

فقد بادرت تونس منذ نوفمبر 1991 بالمصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحقوق الطفل ووضعت الإستراتيجية المتكاملة لتطبيق ما تضمنته هذه الاتفاقية

من مبادئ، وهو ما تجلّى على عدّة مستويات، أكّدت مدى التزام بلادنا بمبدأ "المصلحة الفضلى للطفل" الذي أصبح توجّهاً ثابتاً ومقياساً قاراً في اتخاذ الإصلاحات وإقرار البرامج والإجراءات لفائدة الطفولة.

وإنّه لمن بواعث الاعتزاز أن تقبل تونس على إعداد خطة عشرية ثانية لفائدة الطفولة، وقد تهيأت أرضية متينة من المكاسب في مجال رعاية الطفولة، صحياً وتربوياً واجتماعياً وتشريعياً، بما يسمح بمزيد التقدم ومجابهة مختلف التحديات المستقبلية، بكل عزم واقتدار.

إنّ العناية بأوضاع الطفولة، عمل موصول الحلقات وهو مرتبط بالآليات التغيّر الاجتماعي والتحديث الحضاري بمختلف أبعاده ومكوّناته وهو ما يقتضي إحكام عمليّة التراكم في هذا المجال، بما يستجيب لطموحاتنا في ضمان أفضل ظروف البقاء والنماء والحماية للطفل حتّى يشبّ سليم الجسم والعقل متوازن الشخصية، متشبّعاً بروح الطموح قادراً على العطاء والامتياز في عصر العولمة، عصر التحوّلات الحضارية والمعرفية والتكنولوجية العميقة.

إنّ هذه الخطة العشرية تنتزّل في صميم هذه المشاغل، فهي خطة الاعتزاز بالمكاسب، والطموح إلى الأفضل، انسجاماً مع أبعاد الرؤية المتجدّدة للتغيير التي اعتبرت دوماً أنّ الإنسان هو أساس مناعة الأوطان، وبأنّ طفل اليوم هو عماد جمهورية الغد.

الوضع الحالي للطفل: الإنجازات والتحديات

أولاً: في المجال الصحي:

يعتبر ضمان حق الطفل في البقاء من أهم المبادئ الأساسية التي نصت عليها الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل وأن ما وضعت تونس من برامج صحية لفائدة الأم والطفل يؤكد التزام بلادنا التام بالعمل من أجل ضمان حق الطفل التونسي في البقاء وقد تمكنت تونس بفضل السياسات المنتهجة في هذا المجال والتي اعتمدت مقاربة شاملة تحرص على توفير الخدمات الضرورية والرعاية الصحية المتكاملة للأم والطفل في المدن والأرياف من تحقيق إنجازات هامة ورائدة في مجال صحة الطفل. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات بنسبة 50% خلال الفترة المتراوحة ما بين 1990 و 2000 لتبلغ 30 في الألف مقابل 60 في الألف كما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بـ 48% خلال نفس العشرية لتبلغ 22.1 في الألف سنة 2002 مقابل 37.7 في الألف قبل سنة 1990.

كما تمكنت بلادنا من وضع البرامج الناجعة في مجال التلقيح وحماية الأطفال من الأمراض التي قد تهدد حياتهم وهو ما ساعد على تحقيق نسبة مرتفعة وهامة في تغطية الأطفال بالتلقيح تفوق 95%. كما تركزت برامج الرعاية الصحية على حماية الأطفال من الأمراض التي كثيرا ما تهدد بقاء الطفل لا سيما في السنوات الأولى من حياته كالإسهال والالتهاب الرئوي الحاد وهو ما مكن من التخفيض في عدد الوفيات

الناجمة عن أمراض الإسهال بقرابة النصف خلال الفترة 1990 - 1999 لتبلغ قرابة 0.58 حالة وفاة لكل ألف طفل مقابل حالة وفاة واحدة لكل ألف طفل. والتقليص في معدل وفيات الأطفال بسبب الالتهاب الحاد للجهاز التنفسي في نفس الفترة إلى 0.84 حالة وفاة لكل 1000 طفل مقابل 1.12 حالة لكل ألف طفل.

إن التحسن المتواصل لصحة الطفل التونسي تم التوصل إليه بفضل اعتماد برامج صحية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الوقاية من الأمراض والتدخل الناجع عند الاقتضاء إلى جانب الحرص على تحسين مستوى تغذية الأطفال منذ الولادة، فارتفعت نسبة الرضاعة الطبيعية للأطفال في الفترة الأولى من الولادة إلى 97.5% ونسبة الرضاعة الطبيعية الكاملة للأطفال إلى 49.8% سنة 2000 بعد أن كانت لا تتعدى نسبة 11.5% سنة 1992 كما انخفضت نسبة الأطفال الذين يشكون من نقص أو ضعف حاد في الوزن عند الولادة من 10.4% سنة 1988 إلى 4% سنة 2000.

ونظرا للارتباط الوثيق بين صحة الأم والطفل فقد أولت البرامج الصحية عناية فائقة لصحة الأم خلال فترة الحمل وأثناء الوضع وما بعده، فتحسنت المراقبة الصحية للأمهات بعد الوضع وارتفعت نسبة الأمهات الخاضعات لفحص طبي واحد من 70.5% سنة 1992 إلى 91.5% سنة 1999 كما ارتفعت نسبة الأمهات الخاضعات لأربع فحوص طبية بعد الوضع من 28.3% سنة 1989 إلى 44.7% سنة 2000 . وتحسنت نسبة الولادات المراقبة في المؤسسات الإستشفائية من 70% سنة 1990 إلى 89.3% سنة 2000، وهو ما كان له انعكاس إيجابي في التخفيض في معدل وفيات الأمهات من 67.5 (سنة 1994) إلى 56 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنة 1999. وتتواصل الرعاية الصحية في إطار الصحة المدرسية منذ سن ما قبل الدراسة (3 سنوات) لتمتد إلى مرحلة المراهقة والشباب حيث يحظى الأطفال بفحوص طبية

دورية لمتابعة نموهم ولتقصي حالات مرضية حتى لا تؤثر حالتهم الصحية سلبا على مردودهم الدراسي وألا تعكر الدراسة حالتهم، وفاقت في السنوات الأخيرة نسبة التغطية السنوية بالفحوص الدورية 90% وبالتلاقيح 99% في كل المستويات التربوية.

- كما تم تركيز برامج وآليات نذكر منها بعض المؤشرات لسنة 2001-2002 في إطار الصحة النفسية تم تركيز 127 خلية للإصغاء والإرشاد أي 8 % من المؤسسات الثانوية الجامعية و198 مكتب للإصغاء والإرشاد أي 18% من المؤسسات الثانوية .
- تركيز 55 خلية إعلام وإرشاد لصحة الإنجاب أي 23 % من المؤسسات الجامعية .
- تركيز 5 عيادات للمراهقين بكل من تونس - نابل - صفاقس - المهدية وسوسة .
- بلوغ عدد نوادي الصحة بالمدارس الإعدادية والمعاهد 517 ناد يؤمها 10340 تلميذا .

إن هذه الإنجازات تجسم مدى النجاح الذي حققته تونس لتأمين بداية طيبة لكل طفل فقد تكتفت الخدمات في مجال الرعاية الصحية للطفولة وتحسنت نوعيتها إلا أن بعض المؤشرات بقيت دون طموحاتنا في بلوغ مستوى أعلى من الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة للطفل تضاهي ما بلغته الدول المتقدمة في هذا المجال.

وتتمثل أهم التحديات المطروحة في هذا المضمار في ما يلي:

1- تعتبر معدلات وفيات الرضع في الأشهر الأولى من الحياة مرتفعة حيث تمثل هذه النسبة خلال الشهرين الأولين من ولادتهم الثلثين من وفيات الأطفال دون السنة ونسبة النصف من وفيات الأطفال دون 5 سنوات.

2- استمرار بعض الفوارق بين الجهات و بين الوسطين البلدي وغير البلدي، في توفير الخدمات الصحية وفي تحسين نوعيتها حيث تتضاعف معدلات وفيات الأطفال الرضع دون 5 سنوات في الوسط غير البلدي. كما تنتشر ظاهرة سوء التغذية في بعض الجهات خاصة في الجهات الغربية حيث يشكو 18.2% من الأطفال في هذه الجهات من النقص في النمو، وترتفع نسبة وفيات الأمهات في هذه المناطق إلى ما يوازي ضعف المعدل الوطني كما تنخفض نسبة مراقبة الحمل والولادات المراقبة في المستشفيات الصحية في بعض الولايات في الجهات الغربية كالقصرين وسيدي بوزيد وسليانة إلى ما دون 70%.

3- محدودية برامج الوقاية من الإعاقة لدى الأطفال ونقص في التقصي المبكر للإعاقة لديهم مما يحد من التعهد المبكر والناجح لهذه الحالات .

4- نقص في الرعاية الصحية للمراهقين المنقطعين عن الدراسة والذين لا تستهدفهم إلا بعض البرامج الصحية كالتى تخص الأمراض المنقولة جنسيا ومكافحة التدخين.

5- لا يزال إحداث العيادات الصحية المتخصصة في صحة المراهق (dolescentologie) محتشما ولا يفي بالحاجة .

ثانيا: في الميدان التربوي:

I - في مجال الطفولة المبكرة:

تمثل مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة هامة ودقيقة من حياة الإنسان إذ يتم أثناءها تركيز مقومات شخصيته من خلال ما يتلقاه الطفل من إثارات حسية وحركية ولغوية وعاطفية وكذلك من خلال علاقاته بمحيطه.

ولئن تقوم الأسرة بدور هام في رعاية الطفولة والمحافظة على بقائها ونمائها في مرحلة الطفولة المبكرة فإن التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة والمجتمع تقتضي معاضدة الأسرة في عملية تربية الأطفال وتنشئتهم بما يسهم في إنماء قدراتهم النفسية والاجتماعية والعاطفية وإعدادهم للاندماج في الحياة المدرسية والاجتماعية بنجاح.

من هذا المنطلق أولت تونس عناية كبيرة للتربية قبل المدرسية ففي مرحلة الطفولة المبكرة (0 - 3) سنوات أقرت الدولة العديد من التشجيعات والحوافز للنهوض بقطاع احتضان الطفولة و رعايتها، فبالإضافة إلى اعتماد مجموعة من المقاييس لتنظيم القطاع ولتأمين أفضل ظروف للرعاية الصحية والنفسية والعاطفية للطفل فقد تم إقرار منحة لتغطية جزء من تكاليف حضانة الأطفال تسند للأمهات العاملات من قبل صناديق الضمان الاجتماعي إلى جانب سن قانون يلزم المؤسسات المشغلة لأكثر من 50 امرأة بإحداث قاعة للرضاعة داخلها، رغم كل هذه الإجراءات فإن نسبة تغطية الأطفال في سن (0 - 3) سنوات بمؤسسات حضانة الطفولة بقيت ضعيفة لا تتعدى 0.2% وذلك لأسباب متعددة من أهمها الإقبال المحدود جدا على هذه

الخدمات من طرف الأسر حيث لا يزال الأولياء يلجئون إلى رعاية الأطفال من طرف أعضاء الأسرة بالإضافة إلى ارتفاع كلفة احتضان الأطفال في هذه المؤسسات.

إن هذا الوضع يطرح تحدياً أساسياً على مستوى التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، لا سيما أن حاجة الأسرة لهذه الخدمات ستزايد بفعل تطور نشاط المرأة في الحياة الاقتصادية والعامة وهو ما يستلزم وضع خطة للنهوض بهذا القطاع.

أما بالنسبة إلى رعاية الطفولة في سن (3 - 5) سنوات فقد أفضى البرنامج الخاص بتطوير التربية قبل المدرسية إلى الترفيع في نسبة التغطية برياض الأطفال من 7% سنة 1990 إلى 16.25% سنة 2001 وتكاد تتساوى نسب الأطفال الذكور بالإناث في هذا المجال حيث تقدر نسبة الإناث داخل هذه المؤسسات بـ 48%. ويضطلع القطاع الخاص بدور أساسي في رعاية الطفولة في المرحلة ما قبل المدرسية إذ ارتفع عدد رياض الأطفال المحدثه من قبل الخواص من 315 سنة 1992 إلى ما يفوق 1912 روضة سنة 2002 وهو ما يجعل الباعثين الخواص يحتلون صدارة المتدخلين في هذا المجال بنسبة 80% أما الجمعيات فنقدر نسبة تدخلها بـ 12.7% والبلديات والجماعات المحلية 6.6%.

وسعياً إلى تنويع النسيج المؤسسي في مجال تربية الطفولة في مرحلة الطفولة المبكرة قبل المدرسية ومزيد تطويره سعت وزارة الشؤون الدينية إلى تطوير الكاتيب من الناحيتين الكمية والنوعية بما يجعلها قادرة على استقطاب أكبر عدد من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات وعلى تنشئتهم التنشئة الدينية السليمة وذلك من خلال ترسيخ المبادئ الإسلامية النبيلة بما يساعد على تكوين جيل متشبع بقيم الاعتدال والحوار والوسطية والتسامح ومتحلّ بالسلوك القويم والأخلاق الفاضلة.

وفي هذا المجال تمت مراجعة البرامج البيداغوجية لهذه المؤسسات وانتداب حاملي شهادة الأستاذية في العلوم الإسلامية وإعدادهم للإشراف على هذه الهياكل، وتستوعب الكتاتيب البالغة عددها حاليا 959 حوالي 41 ألف طفل.

إن التقييم الحالي لوضع التربية قبل المدرسية يبرز أن الإحاطة بالأطفال في هذه المرحلة الهامة من نموهم بقيت محدودة حيث لا تزال نسبة التغطية بمختلف مؤسسات الطفولة في سن (3 - 5) سنوات منخفضة والخدمات التربوية دون المستوى المطلوب فضلا عن التفاوت المسجل بين المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة من جهة وبين الوسط الحضري من جهة أخرى حيث تفوق نسبة التغطية برياض الأطفال في بعض الجهات بمرتين المعدل الوطني كالمستير 43.3 % وسوسة 34.4% في حين لم تتجاوز هذه النسب في جهات أخرى معدل 6 % وهي سيدي بوزيد 5.2 % والقيروان 4.6 % والقصرين 3.4 %.

كما أن تخلي البلديات عن الاضطلاع بدورها في إحداث رياض الأطفال يطرح إشكالية هامة نظرا للدور الريادي الذي قامت به الجماعات المحلية في هذا المجال والذي لا يقل أهمية وقيمة عن بقية مشمولاتها في تنمية الحياة الحضرية والاستجابة لحاجيات السكان والأسر على غرار ما تقوم به البلديات في البلدان الأكثر تقدما.

ومن الثابت في هذا النطاق أن دور الأسرة في رعاية الطفولة في هذه المرحلة من النمو يبقى دورا أساسيا لا محيد عنه مهما توفرت البدائل الأخرى، فالأسرة قامت بهذا الدور ولا تزال تضطلع به إذ أن ما يزيد عن 75 % من الأطفال في سن (3 - 5) أعوام لا يرتادون رياض الأطفال، وهو ما استلزم إعطاء الأولوية لتأهيل الأسرة والرفع من قدرات الأولياء في مجال تنشئة الأجيال ورعاية الأطفال في

المرحلة ما قبل المدرسية مثلما يتجلى ذلك من خلال وضع خطتي عمل وطنية لفائدة الأسرة تم إقرارهما لسنتي 1996 و 2003 وهو تمش سي تدعم وتتغرز مكوناته باستمرار في إطار رؤية استراتيجية.

وإن إقرار إحداث أقسام السنة التحضيرية لإعداد الأطفال في سن الخامسة وإدماجهم بصورة تدريجية بمرحلة التعليم الأساسي وتوفير أكثر أسباب النجاح في دراستهم يمثل عاملاً هاماً في توفير التعليم الجيد وتكريس الفرص المتكافئة أمام أطفال تونس في تنمية مهاراتهم وقدراتهم. وقد تم في هذا الإطار اعتماد برنامج يعطي الأولوية في إحداث هذه الأقسام بالمدارس المتواجدة في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي تتصف نسب النجاح فيها بالتدني ولئن مكن هذا البرنامج من إحداث أقسام تحضيرية في 362 مدرسة خلال السنة الدراسية 2001-2002 يوماً حوالي 7667 طفل أي بما يناهز 4 % من مجموع الفئة العمرية المستهدفة فإن أهمية هذا البرنامج تدعو إلى العمل على الإسراع بتعميمه.

II - في مستوى التعليم الأساسي:

لقد كسبت تونس رهان تعميم التعليم وتوفير الحظوظ المتكافئة لجميع الأطفال في الالتحاق بالمدارس وتدل كل المؤشرات على أن بلادنا بلغت مرحلة تقتضي مزيد الارتقاء بالمنظومة التربوية إلى مستوى يواكب نسق التقدم العلمي والمعرفي المسجل في بداية القرن الجديد فقد ارتفعت نسبة تلمذ الأطفال في سن 6 سنوات إلى 99.1% سنة 2001 والأطفال المنتمين للشريحة العمرية (6 - 11 سنة) إلى حدود 97.3% في نفس السنة (مع العلم وأن نسبة الفتيات تبلغ في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي 48% و 49% في المرحلة الثانية منه و 55% بالنسبة للتعليم الثانوي). كما تحسنت مردودية النظام التربوي بالنسبة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية من

التعليم الأساسي وارتفعت نسبة النجاح وانخفضت نسبة الانقطاع عن التعليم في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي إلى 1.9% ونسبة الرسوب إلى 9.0% خلال سنة 2001 .

وتدعمت العناية بالتلاميذ المهتمين بالانقطاع المدرسي بالمؤسسات التربوية (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) من خلال خلايا العمل الاجتماعي بالوسط المدرسي التي تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن بالتنسيق مع وزارتي التربية والتكوين والصحة العمومية وقد بلغ عدد هذه الخلايا 1626 خلال السنة الدراسية 2000 - 2001 وهو ما مكن من التعهد بـ 35744 حالة والتوفيق لحل مشاكل 23454 منها (تمثل الفتيات نسبة 46% فيها) . وتعززت مشاركة التلاميذ في الأنشطة الثقافية والاجتماعية في المؤسسات التربوية ليلبلغ عددهم 215734 تلميذ سنة 2002 يتوزعون على 14467 ناد مؤطرين من طرف 14667 منشط.

إن إرساء برنامج مدرسة الغد والذي يهدف بالأساس إلى تحسين نوعية التعليم إنما جاء لتجسيم مفهوم التربية الشاملة وتعزيز المكاسب المحققة في مجال التربية والتعليم والتصدي لمختلف أنواع الفشل والإخفاق المدرسي وتوفير التعليم الرفيع النوعية للجميع.

وهو ما يعتبر من الأهداف الإستراتيجية التي تستوجب مزيد العمل من أجل تجاوز التحديات المطروحة لا سيما على المستويات التالية:

- تواصل ظاهرة الانقطاع في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي مقابل الانخفاض الهام للانقطاع المدرسي في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي وما ينجر

عن ذلك من صعوبات في اكتساب الأطفال المنقطعين المهارات وبالتالي الاندماج في الحياة النشيطة.

- محدودية إمكانيات التكوين المستمر للإطار التربوي وهو ما يحول دون مواكبة نسق التجديد البيداغوجي من حيث اكتساب الكفايات اللازمة في مجال التعليم.

- تواصل ظاهرة الإكتظاظ داخل الفصول خاصة بالمرحلة الثانية من التعليم الثانوي وهو ما يحد من تطبيق المناهج العصرية في التدريس ومن التواصل بين المدرس والتلاميذ.

- ضعف التواصل بين المدرسة والبيئات التربوية الأخرى وخاصة الأسرة مع التفاوت الحالي في الكفايات التربوية لمختلف هذه البيئات التربوية و هو ما من شأنه أن يؤثر على التنشئة المتوازنة للطفل واستقراره النفسي والثقافي. لا سيما في ظل المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما تفرزه تكنولوجيات الاتصال الحديثة من تدفق معلوماتي كبير.

ثالثا: اليافعون والمراهقة:

إن التعامل مع المراهقة التي تمثل مرحلة دقيقة من حياة الطفل حيث تتسم هذه الفترة بالحيوية وتدفق المشاعر وبالخيال الخصب وبالرغبة الجامحة في التعبير على الذات وهي تكتسي بالتالي أهمية كبيرة في مسار نمو الطفل تقتضي وضع برامج وآليات وموارد بشرية ملائمة وقادرة على الإحاطة بهذه الفئة.

تبرز المؤشرات الديموغرافية لسنة 2000 أن نسبة اليافعين (13 - 18) سنة تمثل نسبة 14.3% من مجموع السكان أي ما يعادل مليون و 370 ألف. وقد مكن النظام التربوي بعد الإصلاحات الجوهرية التي تم إقرارها من إفساح المجال أمام اليافعين لمواصلة الدراسة بالمرحلة الثانوية وذلك بشكل يتسم بالمرونة والإنصاف وهو ما يجعل نسبة تدرس هذه الفئة تبلغ 72.1 % لسنة 2000-2001 مقابل 68.6 % سنة 1997-1998 .

كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى الارتفاع الملحوظ الذي سجلته نسبة تدرس الفتيات بالمقارنة مع تطور نسبة الذكور لتبلغ 72.9% مقابل 71.3 % خلال السنة الدراسية 2000-2001 مع العلم أن هذا التفاوت كان لصالح الذكور بنقطتين بالنسبة لسنة 1997-1998 .

هذا ويتبين من خلال التوزيع الجغرافي لتدرس الفتيات فوارق واضحة بين الجهات مما يدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة والمتمثلة خاصة في إحداث المبيتات وإسناد المنح الدراسية لا سيما في الأقاليم الغربية للبلاد وذلك لتوفير الحظوظ المتكافئة أمام جميع المراهقين لمواصلة دراستهم الثانوية.

كما أن تطور نسب تدرس هذه الفئة لا تحجب استمرار وجود عدد هام منهم لا يزال يعاني من الأمية حيث تمثل نسبتهم 5.5 % من مجموع المراهقين، تهم بالأساس الفتاة بنسبة 8 %.

إن التحديات التي تواجه المجتمع على صعيد العناية بالمراهقين وتربيتهم وتأطيرهم لا تقتصر على الفضاء المدرسي بل تشمل مختلف المؤسسات التربوية والثقافية والرياضية بالإضافة إلى وسائل الإعلام والاتصال ومؤسسات المجتمع

المدني. وقد حرصت بلادنا على تعزيز تشريك الأطفال ببعث مجالس بلديات خاصة بهم تهدف إلى تدريبهم منذ الصغر على تحمل المسؤولية وتجذير الحس المدني لديهم، تم تعميمها لتشمل كل الجهات، وجاء إحداث برلمان الطفل كفضاء للحوار ومشاركة الأطفال في الشأن العام ليدعم هذا التوجه ويساعد الطفل على إدراك مفاهيم الديمقراطية والمشاركة في الحياة العامة وتمكينه من إبداء الرأي في المشاريع والبرامج الخاصة بمجال الطفولة ونشر ثقافة حقوق الطفل.

ومما تجدر ملاحظته أن برلمان الطفل يتركب من 182 طفلا حسب عدد أعضاء مجلس النواب ممثلين لمختلف جهات الجمهورية نصفهم (50%) من مجالس بلديات الأطفال والنصف الثاني من بين المتفوقين والمبدعين في مؤسسات الطفولة ونوادي التنشيط الثقافي بالمؤسسات التربوية مع مراعاة تمثيل الأطفال من الجنسين ومن ذوي الاحتياجات الخصوصية. كما أن العديد من الدراسات بينت أهمية التحولات التي تشهدها الأسرة والمجتمع التونسي وما أفضت إليه من تطور على مستوى مكانة اليافع داخل الأسرة والمؤسسة التربوية والمحيط الاجتماعي وهو ما يدعو إلى العمل المستمر من أجل تدعيم التواصل مع الأطفال والمراهقين بما يستجيب لأوضاعهم وميولاتهم النفسية وقدراتهم على المشاركة وإبداء الرأي.

ولئن شهدت مؤسسات تربية الطفولة وتأطير اليافعين في الوسط الثالث تطورا هاما على مستوى العدد والتجهيزات وبرامج التنشيط حيث تم الشروع في إنجاز خطة متكاملة في مجال تطوير نوادي الأطفال تهدف إلى بعث وتهيئة 142 ناديا إلى أفق سنة 2006، إلى جانب ما هو مقرر من برامج على صعيد تعزيز شبكة المكتبات والنوادي الثقافية والرياضية، فإن الأنشطة الترفيهية لا تزال محدودة نوعيا وكميا وغير متوازنة جغرافيا وتتمركز حول أنشطة رياضية وهو ما يجعل من تطوير

برامج الترفيه الذي تستهدف الأطفال والمراهقين من أهم التحديات المطروحة في خطة العمل خلال العشرية القادمة وهو ما يستدعي مزيد تطوير البرامج الترفيهية والتثقيفية وإيلائها الأهمية التي تستحقها كعامل أساسي في ضمان نمو متوازن للطفل والمراهق بدنيا وعاطفيا وأخلاقيا ومدنيا بالإضافة إلى ما ينجر عنه من حسن استثمار الوقت الحر بالنسبة للطفل والمراهق والأسرة على حد سواء.

كما أن الاستجابة إلى حاجيات المراهق الصحية والجسدية والنفسية ووقايته من الآفات التي قد تهدد سلامته والتي قد تتسرب إلى هذه الفئة الهشة لا تزال دون المأمول، فمخاطر الأمراض المنقولة جنسيا والإدمان على التدخين وتعاطي المخدرات والسلوكيات العدوانية والعنيفة تعتبر من الظواهر التي ينبغي للمجتمع أن يعمل من أجل الوقاية منها بما يضمن الحماية الناجعة للناشئة.

رابعا: حماية الأطفال:

تعتبر حماية الطفولة من الأولويات الوطنية حيث تتدخل العديد من القطاعات بصفة مباشرة في وضع البرامج والآليات وفق توجهات وطنية طموحة تراعي خصوصيات الفئات المستهدفة والإمكانيات المتوفرة وتنماشى مع مقتضيات التشريع الدولي والاختيارات على المستوى الأممي، وانطلاقا من أن مفهوم حماية الطفل إنما يعني الحق الأساسي في التمتع بمختلف التدابير الوقائية، ذات الصبغة الاجتماعية والتعليمية والصحية وبغيرها من الأحكام والإجراءات الرامية إلى حمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير التي تؤول إلى إساءة المعاملة أو الاستغلال. فقد تعددت برامج حماية

الطفولة وتنوعت لتشمل جل الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية واعتمدت هذه البرامج في تنفيذها على متدخلين من مختلف الاختصاصات والمجالات والقطاعات.

أما على مستوى التشريع والذي يعد من أهم آليات الحماية فقد شهد خلال العشرية الأخيرة تحولا جوهريا على مستوى المبادئ والمفاهيم الأساسية المعتمدة تتمثل بالخصوص في إيلاء مصلحة الطفل الفضلى الاعتبار الأول، طبقا للمبدأ العام المنصوص عليه بالمادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل والذي كرسه المشرع في مجلة حماية الطفل بتأكيد ضرورة اعتبار مصلحة الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تتخذ بشأنه سواء من قبل المحاكم أو السلطات الإدارية أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية العمومية أو الخاصة.

وقد أبرزت العديد من التقارير الدولية المكاسب الوطنية الهامة التي حققتها تونس خلال العشرية الفارطة في مجال حماية الطفولة حيث تمثلت أهم الإنجازات في هذا المجال فيما يلي:

1 - في المستوى التشريعي:

لقد بادرت تونس بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل منذ سنة 1991. كما تولت إصدار مجلة حماية الطفل سنة 1995 والتي تعتبر مكسبا تشريعا رائدا انفردت به تونس في محيطها العربي والإسلامي والإفريقي، مما أهلها أن تكون ضمن طليعة البلدان التي سنت تشريعات متطورة لفائدة الطفولة.

وفي إطار هذا التمشي حرصت تونس على تنقيح عديد القوانين بهدف تحسين الوضعية القانونية والمدنية للطفل في مختلف المجالات (مجلة الأحوال الشخصية -

المجلة الجنائية - مجلة الإجراءات الجزائية - مجلة الالتزامات والعقود - قانون المخدرات - قانون إسناد لقب عائلي للأطفال المهملين أو مجهولي النسب... وإصدار عديد من الأوامر والقرارات والمناشير الوزارية لضبط الإجراءات الكفيلة بتحقيق حماية ورعاية الطفولة وهو ما كرسه الإجراء الرائد والمتمثل في إصدار مجلة حماية الطفل. وتعززت هذه المنظومة التشريعية الأساسية بمصادقة تونس على الاتفاقية الدولية للشغل عدد 138 المتعلقة بالسن الأدنى لتشغيل الأطفال والاتفاقية الدولية عدد 182 المتعلقة بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال. وبانضمام تونس إلى البرتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، كما تم إحداث خطة قاضي الأسرة وقاضي الأطفال وتعيين ما يفوق 80 قاضيا للاضطلاع بهذه الخطط من مجموع 1500 قاضيا. كما تم إحداث وتعميم سلك مندوبي حماية الطفولة بمختلف الولايات وإقرار خطة مندوب عام لحماية الطفولة وذلك لتطوير التدخلات الوقائية والحمائية، للطفولة المهتدة وإكسابها صبغة قانونية وإلزامية بالخصوص من خلال إقرار واجب إشعار المندوب بوضعيات التهديد والتي يتخذ إزاءها تدابير حمائية مختلفة بالتنسيق مع القضاء.

2 - في مستوى البرامج والمؤسسات:

لقد حرصت الدولة خلال العشرية المنقضية على وضع العديد من البرامج وإحداث الهياكل والمؤسسات في مجال حماية الطفولة نذكر منها بصفة خاصة البرنامج الوطني للعمل الاجتماعي في الوسط المدرسي الذي انطلق سنة 1991 وتشرف على تسييره وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن بالاشتراك مع وزارة التربية والتكوين ووزارة الصحة العمومية. ويعتبر هذا البرنامج منظومة تدخل متكاملة للوقاية من الانقطاع المبكر عن التعليم ومن مظاهر عدم التكيف المدرسي

للتلميذ ويغطي هذا البرنامج حاليا 30 % من المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية.

كما تم إحداث مكاتب الإصغاء والإرشاد داخل المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية منذ سنة 1999 بلغ عددها 198 مكتبا سنة 2001-2002 وتشرف عليها وزارة التربية والتكوين بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والتضامن و الصحة العمومية. وقد بلغت على امتداد 4 سنوات نسبة تغطية المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية بهذا البرنامج 20 % من مجموع المؤسسات.

كما اتجهت الجهود إلى دعم برامج الإيداع العائلي والكفالة للأطفال الفاقدين للسند العائلي وإحداث 4 وحدات عيش تسييرها جمعيات داخل الجمهورية للاحتضان الوقتي للأطفال الرضع في انتظار تسوية أوضاعهم القانونية والاجتماعية والعائلية والترفيغ في مقدار المنح المسندة للعائلات التي تحتضن أطفالا فاقدين للسند العائلي في إطار صيغة الإيداع العائلي.

كما تطورت خلال العشرية المنقضية شبكة الهياكل والمؤسسات المختصة في حماية الطفولة وتدعمت وظائفها وأدوارها حيث تم بالخصوص بعث مركز نموذجي لملاحظة الأطفال الجانحين في طور ما قبل الحكم من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن يتولى إعداد تقارير ملاحظة للأطفال الموجهين من طرف قضاة الأطفال في إطار عمل متعدد الاختصاص قصد إنارة سبل القضاء، بالإضافة إلى إحداث 10 مراكز للدفاع والإدماج الاجتماعي تتمثل مهامها الأساسية في الكشف المبكر عن الانحراف والجنوح والتوجيه والإرشاد والإحاطة الاجتماعية والتربوية بالأفراد والعائلات المعرضة لصعوبات التكيف الاجتماعي وإحداث مرصد الإعلام

والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل بوزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة (أمر عدد 327 لسنة 2002 مؤرخ في 14 فيفري 2002) وإعادة هيكلة المراكز المندمجة للشباب والطفولة بوزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والتي يبلغ عددها 21 مركزا ويستفيد من خدماتها أكثر من 1000 طفل وتطوير برامجها وتدخلاتها وإحداث مؤسسات رعاية الطفولة بنظام النصف إقامة أو المتابعة بالوسط العائلي حيث بلغ عددها 67 ويبلغ عدد المنتفعين بخدماتها أكثر من 5000 طفل بما يضمن تقديم خدمات تربية واجتماعية ملائمة لحاجيات الأطفال المعرضين لوضعيات فقدان السند العائلي إلى جانب تطوير الخدمات المقدمة من طرف المعهد الوطني لرعاية الطفولة الموجهة لفئة الأطفال الفاقدين للسند العائلي والمتراوحة أعمارهم ما بين يوم و 6 سنوات. إلى جانب إحداث صندوق ضمان النفقة وجريئة الطلاق لحماية المطلقات وأبنائهن.

وفي نطاق الحرص على إدماج وتأهيل الأطفال المغادرين لمراكز الإصلاح تم وضع برنامج يمكن الأطفال الجانحين من الانتفاع بخدمات صندوق تأهيل وإدماج الأطفال في مجالات مواصلة التعليم أو التكوين أو التدريب المهني أو بعث مشاريع للحساب الخاص.

وهكذا فقد أولت تونس اهتماما كبيرا لحماية الطفل فسننت التشريعات الرائدة ووضعت البرامج والهيكل المتعددة والمتنوعة بما يوفر شبكة واسعة من الخدمات والتدخلات الوقائية والحمائية تضمن حماية الطفل من الإساءات والتهديدات، إلا أن تكريس الرؤية الديناميكية لحماية الطفل في مجتمع متحضر إلى مزيد من التقدم ويعيش تطورات متواصلة على جميع المستويات، يقتضي مواصلة تدعيم المكاسب القانونية والمؤسسية بانتهاج مقاربة استراتيجية متكاملة في مجال الحماية تحرص على معالجة التحديات التي لا تزال مطروحة أساسا على مستوى:

- الصعوبات في تنفيذ بعض التدابير القانونية والإجراءات القضائية والإدارية لحماية الطفل نتيجة نقص الآليات والإجراءات التطبيقية لذلك.
- ضعف التكامل والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية وتعدد المقاربات والمناهج في التدخل في مجال حماية الأطفال وهو ما يتطلب بلورة رؤية شاملة ومندمجة تحدد أدوار مختلف الأطراف ومجالات تدخلها.
- ضعف نسق مواكبة خدمات الهياكل والمؤسسات العاملة في ميدان الحماية لتطور حاجيات الطفولة في هذا المجال والناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية، حيث بقيت هذه الخدمات لدى مختلف المتدخلين تغطي عليها الصبغة العلاجية وهو ما يتطلب مزيد التركيز على الجانب الوقائي خلال العشرية المقبلة.

تواصل وجود بعض مظاهر عدم المساواة بين فئات من الأطفال في الأحكام القانونية كالسن الأدنى للزواج بالنسبة للذكور والإناث وحق اكتساب الجنسية التونسية بصفة آلية للطفل المولود من أم تونسية وأب أجنبي. عدم التوازن بين الجهات والوسطين الريفي والحضري فيما يتعلق بتوفير خدمات الحماية من برامج ومؤسسات.

ضعف المنظومة الإعلامية في مجال حماية الطفولة وفي الإعلام والتعريف بحقوق الطفل وبالخدمات والبرامج المتوفرة لحمايته وذلك لدى مختلف الأطراف وخاصة الأسرة.

كما يمثل ضعف انخراط النسيج الجمعياتي ومساهماته غير المتوازنة وغير المنسجمة بالقدر الكافي مع الأولويات الوطنية والحاجيات الجهوية ومع ما تتجزه الهياكل العمومية من برامج وتدخلات في مجال حماية الطفولة من أهم الصعوبات التي تحول دون إرساء صيغ تدخل ناجع يندرج في إطار شبكي متكامل فيه

الاختصاصات المتعددة. هذا بالإضافة إلى النقص على مستوى مضامين برامج التكوين الأساسي في أغلب الاختصاصات الصحية والاجتماعية والتربوية والقانونية المتعلقة بحماية الطفولة. إلا أن دقة هذا العمل وتعدد الأطراف المعنية به تستدعي مزيد الجهد من أجل تلافي الإشكاليات المطروحة خلال فترة الملاحظة حيث لا يتوفر حالياً نظام خاص بالملاحظة بالنسبة للأطفال الخاضعين لهذه الحالة في الإصلاحات.

أما بالنسبة للأطفال الجانحين فإن اعتماد محاكم الأطفال صيغة الملاحظة في الوسط المفتوح لا يزال إجراء ضعيف التطبيق بالرغم من توفر الهياكل والمؤسسات الاجتماعية على غرار أقسام النهوض الاجتماعي ومراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

أما خلال فترة المحاكمة فإن أهم الإشكاليات تتمثل في ضعف نسب تفرغ قضاة الأطفال في عديد من المحاكم الابتدائية وقلة التشاور مع المختصين في شؤون الطفولة كما نصت عليه مجلة حماية الطفل.

وخلال فترة ما بعد المحاكمة فإنه يلاحظ محدودية النتائج في مجال الإدماج الاجتماعي والعائلي والتربوي للأطفال الجانحين بسبب ضعف فرص التكوين المتاحة لفائدتهم بمراكز التدريب وصعوبة المتابعة الاجتماعية بعد انتهاء فترة الإصلاح لنقص التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين .

كما يسجل خلال هذه الفترة أن الفتاة الجانحة تواجه صعوبات أكثر من الفتى في مجال الاندماج في الوسط العائلي والاجتماعي نتيجة تأثير عوامل ثقافية واجتماعية خاصة في بعض الأوساط، بالإضافة إلى صعوبات في إعادة إدماج الأطفال الجانحين والمحكوم عليهم في المدارس بما يمكنهم من مواصلة تعليمهم بسبب بعض التأويلات للنظم الداخلية لمؤسسات التعليم من قبل بعض المديرين.

وعلى الرغم من أهمية التحديات التي تنتظرنا في مجال بلوغ مستوى نوعي في رعاية الطفولة فإن المكاسب المحققة في بلادنا تمثل أرضية ملائمة لاقتحام طور جديد خلال العشرية الحالية (2002-2011)، من العمل لرفع الرهانات المطروحة، ولتحقيق ما ننشده من رفاه للطفل التونسي.

ولقد اعتمدت خطة العمل الوطنية في ضبط أهدافها الكمية على المؤشرات والإسقاطات الإحصائية المتوفرة على الصعيد الوطني من خلال ماتم إنجازها من دراسات ومسوحات في إطار إعداد المخطط العاشر وسيتم تعديل بعض المعطيات والمؤشرات وفقا لما ستفرزه نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004 بما يضمن دقة البيانات والمؤشرات ونجاعة البرامج المقترحة وفاعلية عملية المتابعة والتقييم.

خطة العمل 2002 - 2011

المبادئ الأساسية:

ترتكز هذه الخطة بما تتضمنه من أهداف واستراتيجيات وبرامج وإجراءات على المبادئ والثوابت الأساسية التالية:

1- ترسيخ مكانة **الطفل** باعتبارها أحد التوجهات الجوهرية للمشروع الحضاري والمجتمعي للتغيير وكخيار ثابت ضمن سياسات التنمية الشاملة والمستديمة وتأكيد التزام تونس **بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل** بتنفيذ المبادئ السامية التي تضمنتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالطفل وخاصة الإعلان الأممي الصادر في 10 ماي 2002 حول "عالم يليق بالأطفال".

2- الحرص على مزيد تشريك الأطفال وأخذ وجهات نظرهم عند اتخاذ القرارات في المسائل التي تخصهم وذلك تبعا لسن الطفل ودرجة نضجه وبما يساعد على مزيد حسن تصويب البرامج وفق حاجيات الطفولة واهتماماتها وبما ينمي روح المشاركة ويرسخ ثقافة الديمقراطية لديهم ويعزز ثقتهم بقدراتهم وتواصلهم الإيجابي مع الآخرين.

3- العمل على تجسيم مبدأ عدم التمييز بين الأطفال باعتباره قيمة مرجعية في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بما يضمن الحد من الفوارق بين الجهات

والوسطين البلدي وغير البلدي تجسيما لتكافؤ الفرص في انتفاع كافة الأطفال بخدمات الرعاية والنماء والحماية.

4- تعزيز دور الأسرة كخلية أساسية في المجتمع والنهوض بقدراتها ووظائفها باعتبارها تتحمل مسؤولية أساسية في تنشئة الأطفال وحمايتهم وضمان نموهم المتوازن وتطوير ملكاتهم ومهاراتهم.

5- التركيز على الوقاية من مظاهر عدم التكيف الاجتماعي ومظاهر التهميش والإساءة والتفكك الأسري في إطار خطط وبرامج متكاملة تساهم فيها كل القطاعات المعنية وهياكل المجتمع المدني .
وانطلاقا من هذه الثوابت والتزاما بهذه المبادئ فإن الإطار العام لهذه الخطة ومكوناتها ستركز على تحقيق الأهداف التالية:

I - تأمين بداية طيبة لكل طفل:

إن تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل وتحقيق نموه المتوازن والسليم يستوجب إيلاء صحة الطفل اهتماما متزايدا في مختلف مراحل الطفولة وذلك باعتماد خدمات صحية مندمجة تتلاءم وخصوصيات كل طفل وذات بعد وقائي وعلاجي ناجع تتصف بالشمولية. مع العمل على تأمين هذه الخدمات لجميع الأطفال بدون تمييز.

وفي هذا الإطار فإن الأهداف المرسومة تتمثل فيما يلي:

أولاً - دعم المكاسب المحققة في مجال الرعاية الصحية للطفل وذلك من خلال:

- 1- انتفاع جميع الأطفال بدون تمييز لاسيما الأطفال ذوي الحاجيات الخصوصية بالخدمات الصحية
- 2 - التخفيض في نسبة وفيات الرضع والأطفال دون 5 سنوات وذلك بنسبة الثلث على الأقل في آفاق 2011 .
- 3 - التخفيض في وفيات الأمهات عند الوضع لبلوغ أقل من 40 حالة بالنسبة لـ 100 ألف ولادة حية وذلك في آفاق 2011.
- 4 - التخفيض في حالات سوء التغذية المزمنة للأطفال دون 5 سنوات وذلك بنسبة الثلث قبل 2011 مع تطوير أساليب مكافحة ظاهرة السمنة لدى الأطفال .
- 5 - المحافظة على ما تم تحقيقه من نتائج هامة في القضاء على أمراض الشلل والكزاز والحصبة.
- 6 - المحافظة على نسبة التغطية بتلقيح الأطفال وذلك على المستوى الوطني بنسبة تفوق 95 % وعلى مستوى الجهات بنسبة لا تقل على 80 % للأطفال بين 12 و 24 شهرا.

7 - التخفيض بنسبة لا تقل على النصف في حالات فقر الدم لدى الطفل والمرأة الحامل ومواصلة مكافحة الاضطرابات الناجمة عن النقص في مادة اليود.

8 - المحافظة على نسب تغطية التلاميذ بالفحوص الطبية وبالتلقيح بنسبة لا تقل عن 90 % في جميع مراحل التربية المبكرة والدراسة ومؤسسات التعليم العام والخاص والجمعياتي.

9- دعم الوقاية وآليات الكشف المبكر عن الإعاقة والإحاطة بحالات الاضطرابات النفسية والعقلية للتلاميذ.

10- تطوير نظام التشخيص المبكر وعلاج حالات نقص النظر والسمع لدى الأطفال منذ مرحلة ما قبل الدراسة لبلوغ نسبة 50 % من الحالات المشخصة في مختلف المستويات.

11- تشخيص ومعالجة أكثر من 80 % من أمراض الفم والأسنان لدى الأطفال.

12- تطوير وتنويع برنامج التربية الصحية في الوسط المدرسي بغية تحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بسلوكيات الأطفال والمراهقين.

13- دعم برنامج نظافة المحيط وحماية البيئة للحد من تعرض الأطفال لمخاطر التلوث الهوائي والمائي والغذائي وذلك بالتشجيع على المبادرات

التربوية النموذجية في هذا المجال والتي تتركز على محاور مثل "المدينة والصحة" و "المدرسة والصحة".

ثانياً: تقليص الفوارق فيما يخص توفير الخدمات الصحية ما بين الجهات والوسطين البلدي وغير بلدي.

- تحسين الخارطة الصحية وخاصة تطوير الجانب الاستشراقي منها مع وضع مؤشرات خاصة بالحاجيات تأخذ بعين الاعتبار الفجوات بين الجهات والمناطق الحضرية والريفية.
- تدعيم وتطوير الإجراءات والحوافز لتشجيع انتصاب الأطباء المختصين في الجهات الداخلية سواء في القطاع العام أو الخاص.
- وضع الآليات واتخاذ القرارات التي تساعد على الأخذ بالاعتبار معطيات الخارطة الصحية في عملية توظيف الإمكانيات.
- تدعيم اللامركزية في مجال التخطيط والتصرف في الموارد المادية والمالية والبشرية وذلك بهدف ضمان وتحقيق الملائمة والنجاعة في توظيفها حسب الحاجيات الحقيقية للجهات.

ثالثاً: تحسين نوعية خدمات الصحة الجسدية والنفسانية والاجتماعية للطفل والمراهق وذلك بـ:

- 1- دعم وتطوير كفاءات وقدرات العاملين في قطاع الصحة بمزيد ملاءمتها مع حاجيات وخصوصيات الطفل والمراهق .
- 2- إدماج عملية التقييم والمتابعة للخدمات الوقائية والعلاجية لصحة الطفل والمراهق ضمن الإستراتيجية الوطنية لخدمات الصحة في القطاعين الخاص والعام بما يضمن خدمات شاملة ومندمجة للصحة بمختلف أبعادها البدنية والنفسية والاجتماعية .

رابعاً: تحقيق التغطية الصحية الملائمة لحاجيات المراهقين لا سيما الصحة العقلية والنفسية والإيجابية والوقاية من السلوكيات المحفوفة بالخطر.

وهو ما يتطلب تحديد البرامج والإجراءات التالية:

- اعتماد الدراسات الخصوصية للتعرف الموضوعي على واقع صحة المراهق وحاجياته وعلى العوامل والمحددات المؤثرة فيها.

- تطوير ودعم البرامج الصحية الجسدية والنفسية التي تستهدف تحسين صحة المراهق وبلورة إستراتيجيات خصوصية من أجل دعم انتفاع المراهقين المنقطعين عن الدراسة بخدمات هذه البرامج.

- وضع برامج لوقاية المراهق من السلوكيات غير السليمة والمؤدية إلى الإنزلاقات والمخاطر.

- تشريك المراهقين عند إعداد هذه البرامج وإنجازها.

- تطوير عملية الإصغاء والكشف الدوري عن صعوبات التأقلم المدرسي لدى المراهق مع تطوير العناية وتعهده هذه الحالات في إطار علاجي متعدد الاختصاصات.

- ضمان خدمات صحية ملائمة للمراهقين تمكن من الإنصات والإرشاد والوقاية والتعهد.

- إحداث وحدات لمعالجة حالات تعاطي المخدرات والتسمم لدى المراهقين والأطفال.

- توسيع التغطية الاجتماعية للأولياء إلى أطفالهم إلى حين دخولهم إلى الحياة العملية وليس إلى نهاية الدراسة فحسب.
- بعث بطاقة علاج شخصية منذ سن التمييز (13 سنة) مبينة لعمرهم وهويتهم تسمح لهم بالاستقلالية في طلب العلاج الذي تستحقه حالتهم.

خامسا: تعزيز آليات الوقاية من الإعاقة لدى الأطفال:

- تطوير برامج الكشف المبكر للإعاقة على مستوى جميع الفحوص الطبية والخدمات الصحية للأم والطفل وفي إطار الصحة المدرسية.
- تحسين الخدمات الصحية الموجهة للطفل المعاق بما يضمن جودتها وإعطاء الأولوية لتقديم الخدمات الصحية لهذه الفئة وخاصة التي تتعلق بالتأهيل والإدماج داخل الوسط العائلي وذلك بتوفير الإمكانيات اللازمة وتدعيم الوحدات الجهوية لتأهيل المعوقين وتعميمها على كافة الولايات.
- وضع نظام مراقبة للإعاقة ولمختلف أنواع القصور، وذلك باعتماد أدوات متابعة دقيقة كوضع سجلات وطنية وإحداث مرصد وطني للإعاقة.

II - التربية:

أولا - التربية في مرحلة الطفولة المبكرة:

تمثل التربية في مرحلة الطفولة المبكرة أحد أبرز العوامل المحددة لنماء الطفل نموا سليما ومتكاملا وبنجاحه الدراسي، كما تشكل أحد المجالات الهامة لتجسيم

الشراكة والتكامل بين العديد من المتدخلين في القطاع العمومي و الخاص والجمعياتي وذلك على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.
وتتمثل الأهداف الخاصة بتطوير التربية في مرحلة الطفولة المبكرة خلال العشرية المقبلة فيما يلي:

1- بالنسبة لحضانة الأطفال في سن 0-3 سنوات:

- تصور وبلورة صيغ وأنماط متنوعة لحضانة الأطفال في سن 0-3 سنوات تستجيب لانتظارات الأسرة وتؤمن خدمات تربوية ملائمة لحاجات الأطفال مع اعتبار الاختلاف بين المناطق وتنوع الأوساط.
- تحسين نوعية الخدمات التربوية بهياكل حضانة الأطفال في سن 0-3 سنوات من خلال:

○ تكوين ورسكلة الإطارات التربوية العاملة بهذه المؤسسات.

○ إعداد البرامج والمعينات البيداغوجية لمساعدة المربية بمختلف هياكل الحضانة على تحسين أدائها التربوي.

2- فيما يتعلق بمؤسسات التربية قبل المدرسية (3-5 سنوات):

أ- الترفيع في نسبة التغطية في مختلف مؤسسات التربية قبل المدرسية (رياض الأطفال، الكتاتيب، أقسام السنة التحضيرية) التي يؤمها الأطفال في سن 3-5 سنوات، من 21.5 % سنة 2001 إلى 40.7 % سنة 2011، مع ضرورة إيلاء الأولوية إلى المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية وذلك على النحو التالي:

- الترفيع في نسبة التغطية برياض الأطفال من 16.25 % سنة 2001 إلى 22 % سنة 2006 و 25.5 % سنة 2011 مع إعطاء الأولوية إلى المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية ذات الكثافة السكانية التي لم تتجاوز نسبة التغطية بها (10%) والارتقاء بها إلى 15 % في نهاية العشرية المقبلة 2002-2011.
 - الترفيع في نسبة التغطية بالكاتيب من 4.65 % سنة 2001 إلى 7.5 % سنة 2006 وإلى 9.5 % في سنة 2011.
 - الترفيع في نسبة التغطية بأقسام السنة التحضيرية وهي مؤسسات تحتضن الأطفال في سن الخامسة من 4 % سنة 2001 إلى 22 % سنة 2006 ونسبة تفوق 50% سنة 2011 .
- ولبلوغ هذه الأهداف فإنه يستوجب اتخاذ الإجراءات الآتية:
- تعزيز الشراكة مع الجماعات المحلية والجمعيات قصد مساعدتها على إحداث رياض الأطفال في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة.
 - وضع حوافز إضافية من شأنها أن تشجع الباعثين الخواص على الاستثمار في مجال التربية قبل المدرسية وخاصة في المناطق الريفية.

ب- تطوير نوعية الخدمات المقدمة بمختلف مؤسسات التربية قبل المدرسية وذلك من خلال:

- تعزيز البرامج التكوينية لفائدة المربين و إطارات التفقد والإرشاد البيداغوجي .

- نشر البرنامج السمعي البصري للمساعدة على تربية الطفولة المبكرة على أوسع نطاق بما يكمل ويعاضد الجهود المؤسساتي ويسهم في تطوير مواقف الأولياء وإثراء معارفهم بما يساعدهم على العناية بأبنائهم والإحاطة بهم تربويا بصورة أفضل.
- مواصلة تطوير النظام التربوي داخل الكليات، من خلال مراجعة البرامج والطرق البيداغوجية المعتمدة فيها، وتعزيز برامج التكوين لفائدة المؤدبين مع توفير كل الظروف المادية المتعلقة بالنظافة وحفظ الصحة داخل هذه الهياكل.

ثانيا - التعليم الأساسي والثانوي:

إن تحسين المردودية النوعية والكمية للنظام التربوي بهدف بلوغ نسب في النجاح تفوق 80 % في نهاية التعليم الأساسي و60% في اختتام المرحلة الثانوية وذلك بحلول سنة 2006 يستوجب تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

1. مواصلة تحسين نوعية التعليم بـ:

- دعم إمكانيات برامج التكوين الأساسي أمام التلميذ في مجال اللغات والرياضيات والعلوم واعتماد تمش مندمج بين مختلف الاختصاصات.
- تمكين التلاميذ منذ مرحلة مبكرة من قدرات استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال الإعلام والاتصال.
- تنمية الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية داخل المؤسسات التربوية.
- تدعيم الإحاطة الصحية المدرسية بتخصيص محلات للتمريض بكافة المؤسسات التربوية.

2. تجسيم مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ:

- دعم المؤسسات التربوية ذات الأولوية.
- تحسين نسبة التحاق الأطفال في سن 5 سنوات بالسنة التحضيرية وخاصة في المناطق ذات الأولوية بما يمكن من بلوغ نسبة تغطية تفوق 50 % قبل سنة 2011 .
- تغطية كل المناطق المعنية بالمؤسسات التربوية ذات الأولوية
- إرساء منظومة شاملة تضمن إدماج كل الأطفال الحاملين لإعاقة في المؤسسات العادية.
- تحسين مستوى تزويد المؤسسات التربوية في المناطق الريفية بالمرافق الأساسية في مجال الكهرباء والمياه الصالحة للشرب بما يمكن من بلوغ نسبة تفوق 95 % في سنة 2011 بهذه المناطق.
- مزيد إحكام الترابط بين نظام التربية والتعليم ومنظومة التكوين المهني.

3. مزيد تعصير النظام التربوي وملاءمته مع المتغيرات التكنولوجية:

- الرفع من نسق اللامركزية واللامحورية بالرفع من قدرات المشرفين على المؤسسات التربوية في إعداد وإنجاز "برامج عمل المؤسسة المدرسية".
- تطوير آليات المتابعة والتقييم ومزيد تعصير النظام التربوي بإدماج التكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصال والإعلام والتصرف.
- وضع منظومات ديناميكية وتشاركية على مستوى المؤسسات التربوية من أجل تحسين ظروف العمل داخلها.
- وضع وإنجاز مشاريع جهوية ومنظومات وظيفية لمتابعة عملية تحديث وتعصير النظام التربوي.

ثالثا - دعم تربية الأطفال والناشئة على قيم التسامح والاعتزاز بالهوية الوطنية والحضارية والتفتح واحترام الغير وعلى حقوق الإنسان والسلم .

1- مزيد إدماج التربية على قيم التسامح والتضامن واحترام الغير وحقوق الإنسان ضمن برامج التعليم والتكوين للأطفال اليافعين.

2- مساعدة الأسرة على تطوير أساليب التربية والتنشئة للأطفال بما يتماشى وحاجياتهم وبما يغرس القيم الوطنية والإنسانية في نفوسهم وذلك تبعا لما تضمنته خطة العمل الوطنية الثانية لفائدة الأسرة في هذا المجال.

3- وضع استراتيجية خاصة لتنمية روح الإبداع والسلوك المدني والطموح لدى الناشئة .

4- تطوير قنوات التواصل والحوار مع اليافعين في كل المسائل التي تخصهم ولاسيما حول السلوك الحضاري وقيم التضامن والسلم وخاصة من خلال وسائل الإعلام.

رابعا - ترسيخ السلوك البيئي السليم لدى الأطفال:

وذلك من خلال :

- نشر الثقافة البيئية لدى الناشئة منذ الطفولة المبكرة بما يضمن غرس مقومات السلوك البيئي القويم لديهم ويعودهم على إحترام البيئة والمحافظة

عليها، وفي هذا السياق يتم العمل تدريجيا على تعميم " فضاء لبيب" في رياض الأطفال.

- تدريب الأطفال على المشاركة في حماية المحيط والمساهمة في الأنشطة الهادفة إلى المحافظة على البيئة خصوصا النظافة والجمالية وحماية الموارد الطبيعية وتشجيع المبادرات البيئية من خلال المسابقات ذات الصلة بالبيئة.
- تدعيم التربية البيئية في الوسط المدرسي وذلك بالعمل على تدعيم المضامين في برامج التعليم وتفعيل نشاط نوادي البيئة لتتحول إلى فضاء مشاركة وابتكار ، هذا بالإضافة إلى التعاون مع الهياكل المعنية لتمكين الأطفال من زيارة الفضاءات البيئية والقيام بالرحلات الدراسية .
- مزيد الاهتمام بالجانب التطبيقي في التربية البيئية وتوثيق الصلة بين الطفل والطبيعة وذلك بتوسيع برنامج الحدائق المدرسية ليشمل كل المؤسسات التربوية تدريجيا في إطار تعويد الناشئة على ممارسة نشاط البستنة والعناية بالمناطق الخضراء.

خامسا- تطوير مشاركة الأطفال بما يتماشى وتطور مؤهلاتهم في الحياة الأسرية والاجتماعية وفي التعبير عن آرائهم في كل المسائل التي تخصهم بـ:

- 1- توسيع مجالات المشاركة أمام الاطفال في كل الميادين التي تهمهم كالمشاركة في بلورة البرامج التي تستهدفهم وطرق تنفيذها وتقييمها وفي التصرف في المؤسسات والهياكل التي تحتضنهم.

2- مأسسة وتوزيع أنماط مشاركة الأطفال في الهياكل الإستشارية وفي مواقع أخذ القرارات داخل المؤسسات التي تحتضنهم وضمن هياكل الحياة الجماعية.

سادسا - وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين مردودية المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال التنشيط الاجتماعي والتربوي والثقافي والرياضي وذلك من خلال:

1- وضع برنامج الصيانة وإعادة تهيئة البنية الأساسية بمؤسسات التنشيط الثقافي والاجتماعي والتربوي.

2- تعزيز برنامج التكوين الذي يستهدف الإطار التربوي والمنشطين لتنمية قدراتهم في مجال بيداغوجيا استعمال التقنيات الحديثة وفي اللغات واكتساب مهارات علمية.

3- دعم مؤسسات التنشيط الاجتماعي والتربوي بالموارد البشرية والتقنية والبيداغوجية الملائمة.

4- وضع برنامج تكويني في مجال تطوير مؤهلات الأطفال لصالح مؤطري المراهقين العاملين في الجمعيات الرياضية.

III - الحماية:

تهدف الخطة العشرية الثانية إلى توفير فرص متكافئة للأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية للانتفاع بحماية قانونية واجتماعية شاملة بما يمكنهم من مشاركة فاعلة في مسار تنمية المجتمع وذلك في إطار منظومة متكاملة ومندمجة في مجال الحماية. ولتجسيم ذلك ينبغي أن تركز استراتيجيات العمل على تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: ضمان حق كل الأطفال في الحماية بمواصلة وتدعيم المكاسب القانونية والمؤسسية وتطوير مضامين التشريعات والبرامج والآليات والتدخلات في مجال حماية الطفولة بما يتماشى ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل وذلك باعتماد الإجراءات التالية:

1- الحرص على تنفيذ كل التدابير القانونية والقضائية والإدارية المتخذة لحماية الطفولة بوضع وتفعيل وملائمة الآليات المتوفرة وذلك قبل موفى سنة 2006 وهو ما يقتضى العمل على مزيد دعم المكاسب المحققة على صعيد الحماية القانونية لحقوق الطفل وتطوير التشريعات بما يتماشى ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل والإعلان الأممي الخاص "عالم جدير بالأطفال" وذلك بـ:

- تطوير مضمون مجلة حماية الطفل في نطاق رؤية تعزيز المكاسب المحققة في مجال الحماية وتستجيب لتوجه أشمل يأخذ بعين الاعتبار النظرة المتكاملة لحقوق الطفل في جميع المجالات.

- رفع بقية الإحترازات والبيانات المتضمنة في القانون عدد 93 لسنة 1991 والمتعلقة بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وذلك

تماشيا مع التطور الهام الذي سجله التشريع التونسي في مجال حماية الطفولة.

- إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بعائلات الاستقبال وتيسير شروط القبول بالمراكز المندمجة وبوحدات العيش وذلك قبل 2006.
- إحداث مؤسسات للإيواء الوقتي للأطفال المهددين الفاقدين ظرفيا للسند العائلي

ثانياً: تحسين نوعية الخدمات والتدخلات في مجال الحماية، وذلك ب:

1- ضمان نجاعة خدمات الحماية بإضفاء مزيد من الإنسجام على المفاهيم وعلى طرق تدخل مختلف الأطراف .

2- تحسين شمولية الخدمات واستمراريتها في مجال حماية الطفولة ولا سيما من خلال:

- مواصلة إنجاز برامج إعادة هيكلة المراكز المتخصصة في مجال حماية الطفل ودعمها بالإمكانيات البشرية والمادية بما يمكنها من الإستجابة لحاجيات الأطفال حسب خصوصية وضعية كل حالة وذلك بإدماج الأبعاد النفسية والعاطفية والإجتماعية في عملية الرعاية والإحاطة بالأطفال ذوي الإحتياجات الخصوصية وبأسرهم.
- إقرار نظام متابعة إجتماعية وذلك بصفة آلية للأطفال الجانحين الصادرة تجاههم أحكام قضائية بتسليمهم إلى والديهم أو بعد مغادرتهم الإصلاحيات وذلك بهدف تيسير عملية إدماجهم داخل أسرهم وفي المجتمع.

3- ضمان التصرف الناجع للبرامج والمؤسسات المختصة في الحماية وذلك من خلال إعداد واعتماد جملة من المفاهيم المرجعية التي تهم جميع المؤسسات والهيكل المختصة في الحماية وذلك قبل موفي سنة 2006 .

4- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التدابير وتطوير المناهج والبرامج حسب المعطيات المستوفاة من البحوث الميدانية وذلك خاصة بالنسبة إلى الظواهر الجديدة التي يمكن أن تهدد الأطفال والمراهقين كالتسول

والتشرد والاستغلال الاقتصادي والجسدي وسوء المعاملة والجنوح والإدمان على المخدرات والتدخين والتسيب الاخلاقي والعنف والانتحار...

5- تحسين نسبة الإقبال على خدمات الحماية والوقاية عن طريق الإعلام الموجه للتعريف بما هو متوفر من تشريعات وخدمات وآليات ومؤسسات لحماية الطفولة.

ثالثا: ضمان خدمات الحماية للأطفال المهددين بصفة ناجعة وعادلة، وذلك باعتماد الإجراءات التالية:

- 1- تدعيم تدخلات الحماية وبرامج الرعاية بإرساء نظام شبكي محلي وجهوي وما بين الجهات يمكن من مزيد تحسين التغطية الزمنية والجغرافية وتوسيع إمكانيات الإشعار.
- 2- تقريب الخدمات للأطفال المستهدفين بتدخلات الحماية بمزيد تصويب الإحاطة المادية والنفسية وذلك باتخاذ التدابير الملائمة لحمايتهم وإدماجهم أسريا واجتماعيا.

رابعا: تطوير الوقاية من ظواهر عدم الاندماج والاستغلال والتهميش وسوء المعاملة والانحراف والجنوح وذلك بـ:

- وضع وإنجاز استراتيجية وطنية وقائية في مجال حماية الأطفال وذلك قبل 2005 تأخذ بعين الاعتبار الوقاية من الأسباب الأولية للتهميش والتهميش.

- تطوير برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وذلك لبلوغ نسبة تغطية تضاهي 60% من مؤسسات التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في آفاق 2011 مقابل 30% حالياً.
- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الطفل المهدد أو الجانح عند مراجعة الإستراتيجية الوطنية في مجال التكوين المهني بما يمكنهم من أكبر حظوظ الإدماج المهني.
- حفز مكونات المجتمع المدني وحثهم على الإسهام الفعال في الإحاطة بالأسر التي تعيش صعوبات وذلك بتوفير الخدمات والمساندة النفسانية والتربوية لها مما يساعدها على القيام بدورها في حماية الطفولة ووقايتها من الوقوع في مخاطر الانحراف.

الاستراتيجيات والتدابير والإجراءات الجامعة للخطة العشرية الثانية لفائدة الطفولة 2011 - 2002

أولا - الأسرة:

من الثابت أن دور الأولياء في الرعاية المتوازنة والسليمة للأطفال يمثل عاملا أساسيا في ضمان نجاح أي استراتيجية تستهدف تحقيق النماء المستديم للأطفال وتربيتهم وحمايتهم من كل المخاطر، ويؤكد دور الأسرة الفعال في تحقيق أهداف الخطة العشرية للطفولة. وهو ما يستدعي تطوير قدرات الأسرة والنهوض بوظائفها في مجالات الوقاية والحماية والتربية والتنشئة الاجتماعية للطفل وهي الأهداف الجوهرية التي تضمنتها الخطة الخماسية الثانية لفائدة الأسرة 2002-2006 التي ستعمل أساسا على تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تدعيم قدرات الأسرة في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال وتطوير علاقتها بالمحيط بما يستجيب لحاجيات الطفل ومتطلباته وطموحاته الناجمة عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية المتطورة.
- 2- تنمية قدرات الأسرة في مجال حماية أطفالها وتطوير الشراكة بينها وبين الأطراف المتدخلة في إطار رؤية تركز إلى منظومة متكاملة وفاعلة.

ثانيا - المجتمع المدني:

إن النمو السليم للأطفال واليافعين مسؤولية مشتركة يتحمل أعباءها كافة أطراف المجتمع. كما أن الإسهام الفاعل للمجتمع المدني في رعاية الأطفال وخاصة ذوي الاحتياجات الخصوصية لا يقل قيمة عن دور الأسرة والأولياء والمدرسة في هذا المجال. فدور المجتمع المدني أساسي في إدخال مزيد من المرونة على الخدمات وفي تنفيذ البرامج المختلفة الموضوعة لفائدة الطفولة والأسرة وبالتالي تعبئة الموارد اللازمة وشحن طاقات المجتمع لتحقيق أهداف الخطة العشرية الثانية لفائدة الطفل.

وتجسيما لهذا المبدأ يقترح إعداد استراتيجية وطنية لتفعيل دور الجمعيات على المستوى الوطني والجهوي والمحلي في مجال رعاية الطفولة وذلك قبل سنة 2005. وتهدف هذه الاستراتيجية بالخصوص إلى:

1- تطوير قدرات الجمعيات العاملة في مجال الطفولة والرفع من أدائها في مجال الوقاية والرعاية وإعادة الإدماج بما يتلاءم وحاجيات الطفولة بهدف تأسيس شراكة فاعلة بين الجمعيات والأسرة والهيكل المتدخلة في هذا المجال.

2- تشجيع المؤسسات الاقتصادية والصناعية والباعثين الخواص على دعم الجمعيات العاملة في مجال الطفولة والمساهمة في تمويل برامجها في إطار عقود شراكة وهو ما يساعد على إدماج الطفولة بصفة عامة اجتماعيا واقتصاديا.

ثالثا - التنسيق ما بين القطاعات:

إن فاعلية الاستراتيجيات والبرامج ونجاعة مختلف الأنشطة التي تستهدف النماء المتواصل والتربية السليمة وحماية الطفل والمراهق تتركز بالأساس على اعتماد مقاربات متكاملة تجمع بين العديد من القطاعات وتوظف مختلف الاختصاصات في تدخلاتها وتحرص على التنسيق بينها في نطاق شبكة من الهياكل العمومية والخاصة والجمعياتية المعنية بتقديم الخدمات الصحية والتربوية والثقافية والاجتماعية للطفل. وهكذا فإن عملية التنسيق على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ما بين مختلف القطاعات والشركاء ينبغي أن تتعزز وتتطور على صعيد إعداد وإنجاز ومتابعة الخطط الوطنية الموضوعية في هذا الغرض.

رابعا - التكوين:

تكتسي عملية التكوين الأساسي والتكوين المستمر لمختلف الإطارات والأعوان المختصين في مجالات صحة الطفولة والتربية والعمل الاجتماعي ولمختلف المؤطرين للطفولة أهمية بالغة باعتبارها أداة أساسية تمكن مختلف الأعوان والإطارات المتدخلة في مجال رعاية الطفولة من اكتساب الكفايات المعرفية والتقنية والنفسية اللازمة لا سيما في مجال الإصغاء والإرشاد والإحاطة النفسية والاجتماعية. كما أنها تؤهلهم للعمل في إطار فرق متعددة الاختصاصات أو في إطار شبكي.

خامسا - منظومة المعلومات:

من الثابت انه لا يمكن إنجاز المخططات والبرامج التي تستهدف الأطفال واليافعين ولا يمكن تجسيم السياسات التي تهمهم بشكل فعال إلا من خلال إرساء

منظومة معلومات دقيقة وشاملة تمكن من أخذ القرارات الصائبة والمتبصرة المستندة إلى معطيات ثابتة.

وفي هذا الإطار، فإن إرساء منظومة متكاملة للمعلومات حول الطفولة تجمع بين القطاعات وترتكز على قاعدة بيانات تمكن من وضع لوحة قيادة قطاعية تتضمن مجموعة مختارة من المؤشرات الهامة وذات الدلالة حول وضع الطفولة في تونس، يعتبر عملا هاما يكتسي بعدا استراتيجيا. وهو ما سيعمل مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل الذي تم إحداثه بوزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة على تحقيقه.

سادسا - البحث:

لا يمكن التعرف الدقيق على حاجيات الطفل وطموحاته الحالية والمستقبلية حسب مختلف مراحل حياته كما أنه لا يمكن تقييم مدى فاعلية ونجاعة البرامج والاستراتيجيات الموضوعة لفائدته إلا بإنجاز البحوث الميدانية والإستشرافية في مختلف جوانب حياة الطفل الصحية والتربوية والتشريعية والحمائية.

وفي هذا الإطار فإن دور المرصد سيتركز بالأساس على وضع استراتيجية وطنية في البحث حول أوضاع الطفل للفترة 2004 - 2011 تمكن من تحديد الأولويات والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية (الوزارات - الجامعة - مراكز البحوث). وهو ما يستدعي وضع منهجية لمتابعة إنجاز الدراسات والمصادقة على نتائجها.

وستمكن هذه المقاربة من تحديد استراتيجيات التدخل ذات الأولوية وتقييم مدى فاعلية الخدمات المقدمة ومردودية مختلف المؤسسات المعنية بنماء الطفل و حمايته ووقع برامجها على أوضاع الطفولة.

سابعا - الإعلام والتعبئة الإجتماعية والتواصل

تمثل استراتيجية الإعلام والتعبئة الاجتماعية والتواصل محورا جوهريا ودعامة أساسية في تحقيق النمو المتوازن والسليم للطفولة و حمايتها من مختلف الصعوبات التي يمكن أن تعترضها. كما تشكل هذه الاستراتيجية محورا هاما في المقاربة الهادفة إلى تعزيز خدمات الإحاطة بالطفولة ورعايتها و حمايتها وفي الرفع من وعي الأسرة ومختلف مكونات المجتمع بمسؤولياتهم وأدوارهم إزاء الأطفال بصفة عامة لا سيما الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يتعين العمل على إعداد استراتيجية في هذا المجال تستهدف الأسرة والمجتمع وجميع المتدخلين في ميدان الطفولة وذلك قبل سنة 2005. وتهدف هذه الاستراتيجية الوطنية بالخصوص إلى:

- تكريس مبدأ المصلحة الفضلى للطفل والنهوض بثقافة حقوق الطفل وتفعيل مختلف البرامج والآليات والمؤسسات في هذا الميدان وخاصة في مجال حماية الطفولة.

- تعزيز وتطوير ثقافة "الأبوة" (La culture parentale) وذلك بما ينمي قدرات أباء المستقبل والأسرة على تنشئة الأطفال ورعايتهم وجدانيا و نفسانيا والعناية بصحتهم الجسدية والاجتماعية. ومساعدتهم على

التعامل السليم مع الأطفال والمراهقين وإدراك حاجياتهم والاستجابة إلى انتظاراتهم.

- تعزيز قدرات الأسرة في التعامل الإيجابي مع المراهقة خاصة في الحالات التي تستوجب معاملة ملائمة لوقاية اليافعين من مختلف السلوكيات السلبية والصعوبات.

وستعمل هذه الاستراتيجية مع مختلف وسائل الإعلام الوطنية والجهوية وخاصة التلفزة لتحقيق التواصل مع الفئات المستهدفة بما يمكن من تحقيق أهداف الخطة العشرية.

ثامنا - التعاون الدولي:

إن تجسيم أهداف الخطة العشرية الثانية لفائدة الطفولة وبالإضافة إلى تعبئة الموارد الوطنية اللازمة يقتضي تفعيل دور التعاون الدولي (الثنائي والمتعدد الاطراف) بما يمكن من توفير دعم إضافي في مجال التعاون الفني وتوظيف الخبرات وبالتالي الإسهام في إنجاز الخطة ولا سيما في المحاور التالية:

- برامج صحة الطفل بعد الخامسة من العمر.
- صحة المراهقين وتطوير معارف الشباب في مجال الصحة وتطوير الخدمات الصحية بما يتلاءم وحاجياتهم.
- تحسين مردودية النظام التربوي في مرحلة الطفولة المبكرة.
- دعم برامج الإدماج الاجتماعي للأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية في وسطهم الطبيعي وتعزيز آليات الحماية والوقاية من السلوكيات الخطيرة.

تاسعا- الإجراءات والتدابير المقترحة:

يتمثل الهدف الاستراتيجي لهذه الخطة في بلوغ أعلى درجات الرفاه للطفل وبهذا الاعتبار فإن العمل على تتمين البرامج الموضوعية والرفع من مردوديتها إلى جانب الحرص على استنباط برامج جديدة وتصورات عملية إنما يندرج في إطار الرؤية الطموحة التي التزمت بها الخطة والمرتكزة على ضمان المصلحة الفضلى للطفل في كل الأحوال.

وتجسيما لهذا التوجه، فإن تأهيل منظومة البقاء والنماء والحماية بما يجعلها قادرة على مواكبة المتغيرات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للمحيط الذي يعيش فيه الطفل يعتبر من أولويات خطة العمل وهو ما يستدعي التفكير في اتخاذ إجراءات عملية ذات صبغة مؤسساتية وهيكلية من شأنها أن تحقق النقلة النوعية المنشودة. ويمكن أن تتركز هذه الإجراءات على المحاور التالية:

1- رعاية الطفولة المبكرة:

تمثل رعاية الطفولة المبكرة محورا من أهم محاور الخطة العشرية الثانية واستنادا إلى تحليل الوضع الراهن فإن قطاع رعاية الطفولة المبكرة في أمس الحاجة إلى دفع متجدد يدعم دوره في النهوض برسالته النبيلة وذلك سواء على صعيد الكم أو نوعية الخدمات فالرفع من نسبة التغطية برياض الأطفال هو التحدي الكبير على طريق تجسيم مبدأ تكافؤ الفرص بين الأطفال في جميع المناطق والجهات.

كما أن تحسين نوعية الخدمات داخل هذه المؤسسات يعتبر رهانا أساسيا على درب إعداد الطفولة وتربيتها وفق متطلبات الرعاية السليمة ويقضي رفع هذا التحدي المزدوج اتخاذ الإجراءات التالية:

1- إدراج التربية ما قبل المدرسية (للأطفال في سن 3-5) كجزء لا يتجزأ من المنظومة الوطنية للتربية بكل ما يعنيه ذلك من التزام واستحقاقات على مستوى الإشراف وتوفير الخدمات كما وكيفا.

2- إقرار مبدا تدخل الدولة في المناطق ذات الأولوية لإحداث مؤسسات رعاية الطفولة المبكرة.

3- إيجاد الحلول الكفيلة بتعبئة موارد إضافية لفائدة الجماعات العمومية المحلية لتخصيصها في تمويل برامج في مجال رعاية الطفولة المبكرة وإحداث رياض الأطفال في المناطق البلدية.

4- وضع برنامج متواصل في مجال التكوين والرسكلة وذلك ب:
- إحداث درجة الماجستير بالمعهد الأعلى للطفولة بقرطاج
درمش لتوفير الإطار اللازم في مجال التأطير البيداغوجي والتكوين والتفقد وإحداث مسلك للتكوين المستمر لفائدة كل المتدخلين في قطاع الطفولة المبكرة.
- إحداث شعب جديدة خاصة في مجال الصحة.

2- حماية الطفولة:

إن تأهيل منظومة حماية الطفولة وإرساء منظومة متكاملة تواكب التحولات المجتمعية وتتماشى والتشريعات الموضوعة في الغرض، يقتضي العمل على:
- وضع برنامج في مجال التكوين المستمر يستهدف مختلف المتدخلين والعاملين في القطاعات المعنية بحماية الطفولة.
- إحداث وحدات تكوينية متخصصة في مجال حماية الطفولة في مستوى شهادات الأستاذية في علمي الاجتماع والنفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

3- الطفل ومجتمع المعلومات:

إن التحولات العميقة التي تشهدها التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات تعتبر من أبرز سمات عصرنا وهو ما يستلزم ضرورة الانخراط فيها من موقع الفعل والاعتدال بما يساهم في الحد من الفجوة الرقمية ويعزز امتلاك بلادنا لكافة التكنولوجيات المتقدمة في مجال المعلوماتية والاتصال في آفاق السنوات القادمة، وانطلاقاً من أن كسب هذا الرهان إنما ينطلق من حسن إعداد الطفولة للتعامل الرشيد والكفء مع هذه التقنيات فإنه يتعين:

- إتاحة الفرص المتكافئة أمام جميع الأطفال لضمان حقهم في النفاذ إلى مجتمع المعلومات والتعامل مع آليات الثقافة الرقمية ومضامينها باعتبارها أداة أساسية للنماء والتواصل.
- وضع برنامج لتأطير الأطفال المتميزين في مجال الثقافة الرقمية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات ومتابعة مسارهم الدراسي بما يساعد على تمكينهم من البروز كعناصر منتجة في مجتمع المعرفة.

4- الطفل والترفيه:

يكتسي الترفيه بالنسبة إلى الطفل أهمية كبيرة ، إذ يؤثر على نموه المتوازن ويساعد على اكتمال شخصيته وصقل مهاراته، فالترفيه لا يقل أهمية عن التعلم ، بل إنه من العوامل الدافعة إلى اكتساب الطفل للمعارف والتألق في التحصيل الدراسي وهو ما يجعل حق الطفل في الترفيه في نفس درجة حاجته إلى العلم لا سيما في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي وما أفرزه من متغيرات عديدة على صعيد الحياة الأسرية والحضرية والعمرائية وما تولّد عن ذلك من تحولات جديدة في مجال التنشئة والعلاقات الاجتماعية .

وقد حرصت بلادنا على بلورة مقاربة وطنية للترفيه في إطار خطة وطنية شاملة ولئن تضمنت هذه الخطة أهدافا طموحة وأعطت أولوية للفئات الشابة في مختلف محاورها، فإن التطلعات الجديدة المطروحة في مجال ترفيه الطفولة تستوجب اعتبار هذا الصنف من الترفيه نشاطا محوريا وعنصرا قارا ضمن منظومة تربوية متكاملة تشمل مختلف الفئات التي ينمو فيها الطفل سواء في مرحلة الطفولة المبكرة أو عند المراهقة.

إن توفير مقومات الشمولية والتنوع في مختلف البرامج والأنشطة الترفيهية إلى جانب الحرص على تجسيم مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال في هذا الغرض ومراعاة خصوصيات الطفولة بمختلف مراحلها العمرية والترابط بين الترفيه الموجه للطفل والترفيه لفائدة الأسرة يستدعي القيام بدراسة معمقة حول حاجيات الطفل في الترفيه تقضي إلى وضع خطة إجرائية هادفة وواضحة في هذا المجال وتمكّن من إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين من هيئات حكومية ومنظمات وجمعيات من أجل الإسهام الفاعل في هذا الميدان.

5- الطفل وثقافة البيئة:

إن اهتمام تونس بالتربية البيئية، نابع من الاقتناع بضرورة تهيئة التونسيين في المستقبل للتأقلم مع محيط شديد التقلب سريع التغير وضرورة تهيئتهم لمواجهة التهديدات البيئية بمختلف أصنافها.

ومن هذا المنطلق فإننا مدعوون لتفعيل الوسائل والآليات المعتمدة في مجال التربية البيئية لمواكبة التحولات وإعداد النشء للمشاركة الفاعلة في حماية بيئتهم من خلال خطة إجرائية تأخذ بالاعتبار الأساليب التربوية في مختلف المراحل

العمرية، والخيارات البيئية الوطنية على تنفذ في إطار التنسيق والتكامل بين مختلف الهياكل المتدخلة.

6- الطفل والإعلام:

إن الإعلام المتخصص المتجه للطفولة يعد من أدق فنون الإعلام وأكثرها تشعبا نظرا لتأثيرها القوي على تحديد الإطار المرجعي والقيمي للطفل وبناء شخصيته مستقبلا. وهو ما يقتضي اعتبار الإنتاج الإعلامي السمعي البصري الخاص بالطفولة محورا ذا خصوصية في برامج الإعلام الوطني وهو ما يتعين:

- إحداث شعبة متخصصة في الإنتاج الإعلامي والفني الخاص بالطفولة ضمن المعاهد العليا المعنية كمعهد الصحافة وعلوم الأخبار والمعهد العالي للمسرح والفنون الدرامية.

- تنويع البرامج الموجهة إلى الطفل واعتماد توزيع متكامل لها بين مختلف القنوات الإذاعية وبين القنوات التلفزيونية خاصة في برمجة إذاعة الشباب وقناة 21.

- ضبط استراتيجية لتطوير الإعلام المكتوب أو المحمول على الوسائط الرقمية الموجه إلى الطفل .

7 - تطوير مجلة حماية الطفل:

تمثل مجلة حماية الطفل أهم إنجاز لفائدة الطفولة في تونس التغيير تجلت من خلالها العناية الفائقة لسيادة رئيس الجمهورية بالشباب والأطفال فهي تجسم ما يمكن

أن يطمح إلى تحقيقه مجتمعنا لفائدة أجياله القادمة من نماء وإزدهار، فجاءت هذه المجلة متضمنة جملة من المعاني والقيم النبيلة مؤداها أن الطفل بسبب عدم نضجه البدني والفكري، هو في حاجة إلى حماية المجتمع بأسره.

وإن تركيز مقاربة إستراتيجية متكاملة في مجال حماية الطفولة يقتضي إثراء مجلة حقوق الطفل بمضامين ومفاهيم جديدة ومتنوعة، لا تقتصر على الحق في الحماية لبعض الفئات من الأطفال ممن يعيشون أوضاعا صعبة - مثل الأطفال المهددين والأطفال الجانحين وإنما يشمل مختلف الحقوق الأساسية للطفل، بمختلف أبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية وفي مختلف مجالات الحياة الأسرية والمجتمعية وهو ما يكرس تكامل منظومة حقوق الطفل ومواكبتها لحاجيات الطفل في علاقاته بمختلف الأطراف المتدخلة في مجال الحماية من هياكل حكومية وغير حكومية صلب الأسرة والمجتمع عامة، بما يكفل بقاء الطفل ونمائمه وحمايته على الوجه الأفضل.

8 - رفع الإحتزازات والبيانات:

إن الانخراط في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل يمثل بالنسبة إلى الدول الأطراف التزاما نحو المستقبل. حيث تمت صياغتها بقدر كبير من المرونة تستمد أساسها من تلك المكانة الأولى التي تقرها للدول الأطراف من أجل اتخاذ التدابير والوسائل المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية، بهدف تجسيم أهداف هذه الاتفاقية على أرض الواقع.

كما أن الإنجازات والمكاسب التي تحققت لفائدة الطفولة في بلادنا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية، والتي تتسجم تماما مع المواثيق والاتفاقيات الدولية تستوجب مراجعة الإحتزازات والبيانات التي تقدمت بها

الجمهورية التونسية لدى مصادقتها على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وذلك مواكبة للتطور الحاصل على مستوى المنزلة المرموقة التي يحتلها الطفل في التشريع والسياسة الوطنية وتأكيدا للمكانة التي تحظى بها تونس دوليا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

عاشرا: منهجية تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لفائدة الطفولة 2002-2011

نظرا للصيغة الأفقية التي تتميز بها هذه الخطة كبرنامج عمل تساهم مختلف القطاعات المعنية بالطفولة في مراحل إعدادها وتنفيذه وتقييمه، واعتبارا إلى نجاعة التمشي الذي تم اعتماده في تنفيذ الخطة العشرية السابقة وما أفضى إليه ذلك من تطوير التعاون والتنسيق بين مختلف المتدخلين والذي كان له دور هام في تحقيق أهداف الخطة الوطنية الأولى في مجال الطفولة، فإن أهمية الرهانات المطروحة في مجال النهوض بالطفولة خلال العشرية القادمة، تدعو إلى مواصلة اعتماد هذه المنهجية ودعم مكوناتها ومقوماتها لا سيما في ضوء الدعم الموصول الذي حظي به قطاع الطفولة من قبل سيادة رئيس الجمهورية وذلك بتولي كل قطاع إعداد خطة تنفيذية سنوية تتماشى مع خصوصية كل قطاع وأولويات الطفل مما يضمن إحكام تصويب المشاريع والأنشطة المبرمجة والرفع من مردوديتها على الطفل تحقيقا للأهداف المرسومة في إستراتيجية الخطة العشرية الثانية.

ونظرا لأهمية التقييم المرحلي في تنفيذ أهداف الخطة العشرية يقترح إجراء تقييم وطني شامل كل سنتين للتعرف الموضوعي على مسار تنفيذ الخطة ومعالجة الصعوبات في الإبان بما يمكن تونس من بلوغ الأهداف المرسومة في نهاية العشرية.